Document: EB 2006/89/R.27/Rev.1
Agenda: 13(d)(ii)
Date: 14 December 2006
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية بوليفيا من أجل النهوض بمشروع دعم اقتصاد الإبليات

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Roberto Haudry de Soucy
مدير البرنامج القطري
هاتف: 7767 - 441 - 1 - 51 + (في بيرو)
بريد إلكتروني: haudry@terra.com.pe

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374 - 5459 - 06 - 39 +
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة ii

خريطة منطقة المشروع iii

موجز القرض iv

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية بوليفيا من أجل النهوض بمشروع دعم اقتصاد الإبليات 1

أولا – المشروع 1

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكونات وفئات النفقات 4

زاي – الإدارة ومسؤوليات التنفيذ والشركاء 5

حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء – إدارة المعرفة، والابتكار وتوسيع النطاق 6

ياء – المخاطر الرئيسية 7

كاف – الاستدامة 7

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني 8

ثالثا – التوصية 8

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية 1

الذيل الثاني – الإطار المنطقي 2

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى جمهورية بوليفيا من أجل مشروع دعم اقتصاد الإبليات الواردة في الفقرة 35.

خريطة منطقة المشروع

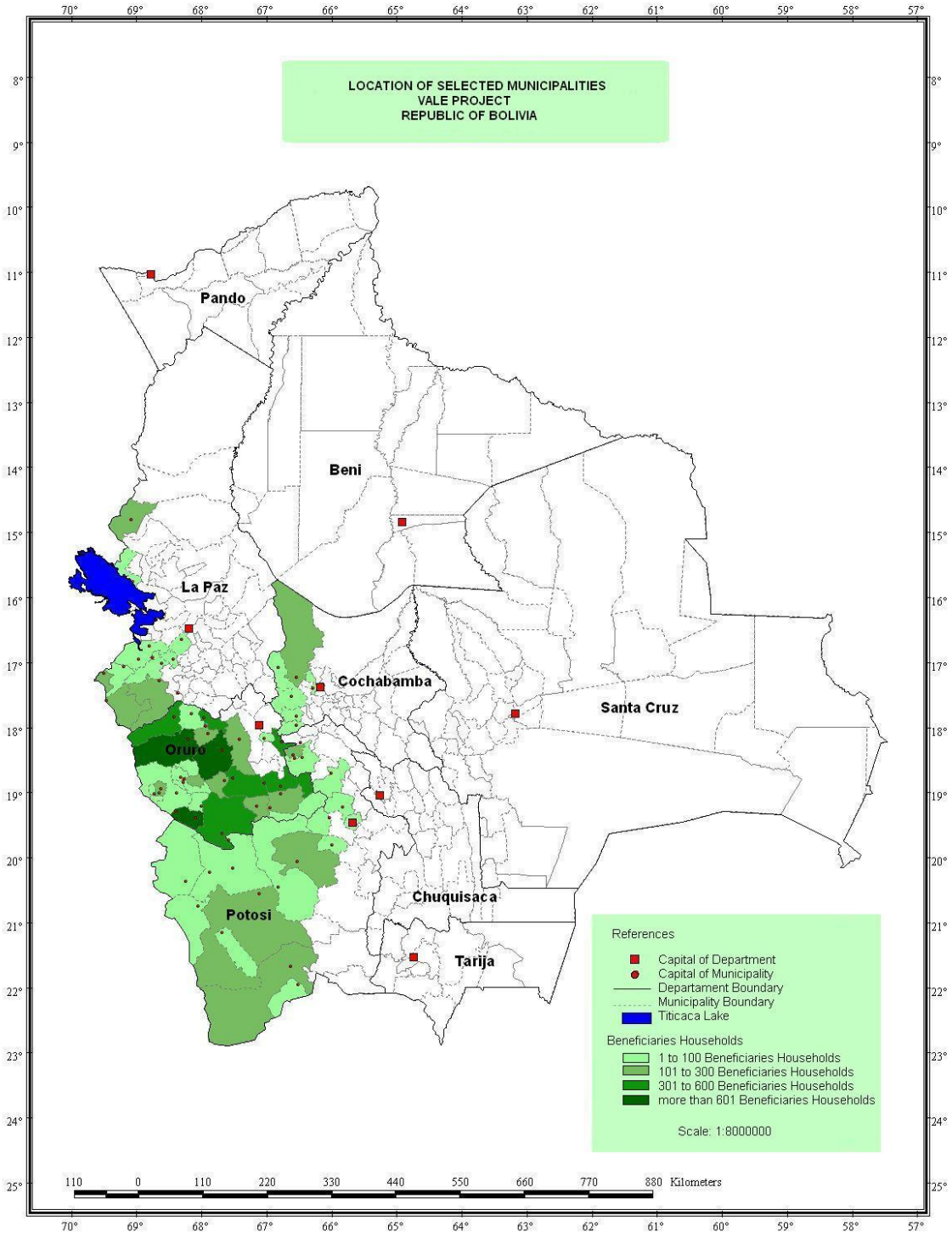

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية بوليفيا

النهوض بمشروع دعم اقتصاد الإبليات

موجز القرض

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية بوليفيا
الوكالة المنفذة:	الصندوق الوطني البوليفي (مؤسسة ذروة حكومية للتمويل)
التكلفة الكلية للمشروع:	14.38 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	4.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 7.23 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) سنويا
الجهات المشاركة في التمويل:	برنامج دعم الأمن الغذائي (برنامج لدعم الميزانية الحكومية تموله المفوضية الأوروبية)
قيمة التمويل المشترك	1.54 مليون دولار أمريكي
مساهمة المقترض	2.76 مليون دولار أمريكي
مساهمة الكيانات العامة الأخرى (المقاطعات والبلديات):	0.22 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	2.62 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	تحت الإشراف المباشر للصندوق

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية بوليفيا من أجل النهوض بمشروع دعم اقتصاد الإبليات

أولا – المشروع

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع

1- يجري عادة استبعاد صغار المنتجين الفقراء للإبليات المستأنسة (اللاما والألباكا)، والمجتمعات المحلية الريفية التي ترعى حيوانات الفيكونيا غير المستأنسة، والسكان الريفيين الذين يكرسون أنفسهم لأنشطة اقتصادية مشابهة – وخاصة النساء والشباب – من فرص الأعمال التجارية، والخدمات المصرفية المنوعة، وإمكانيات الوصول إلى المساعدة التقنية. وبالنظر إلى وجود حوالي ثلاثة ملايين حيوان في حوزة 000 53 أسرة ريفية وفرص تسويقية حقيقية ضخمة (الوبر، اللحوم، الجلد، الصناعات اليدوية، السياحة البيئية)، وإمكانيات لإنشاء وظائف ريفية، فهناك مبررات قوية للنهوض بقطاع يمثل فرصة للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

باء – التمويل المقترح

الأحكام والشروط

2- من المقترح أن يقدم الصندوق إلى جمهورية بوليفيا قرضا قيمته 4.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل تقريبا 7.23 مليون دولار أمريكي) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة على تمويل مشروع دعم اقتصاد الإبليات. وسيكون أجل القرض 40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) سنويا.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- حددت في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المخصصات السنوية لبوليفيا بمبلغ 7.51 مليون دولار أمريكي في السنة خلال دورة التخصيص للفترة 2005 – 2007.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- لبوليفيا قدرة كافية على استيعاب وخدمة القرض المقترح تقديمه من الصندوق. وفي رأي صندوق النقد الدولي أن قدرة البلد على استيعاب الديون الخارجية في تقدم. فقد أدت المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون إلى خفض كبير في عبء الدين العام. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 71 في المائة في نهاية 2005 إلى 51 في المائة بحلول نهاية 2006. وقد وافق الصندوق على تقديم تسعة قروض إلى بوليفيا فيما بين 1979 و2000. وفي إطار المشروعين الجاري تنفيذهما في البلد تصرف الأموال على نحو مرضٍ (يبلغ متوسط الصرف السنوي 1.7 مليون دولار أمريكي). وتتلقى بوليفيا في المتوسط قرضين كل خمس سنوات. وقد بلغ حجم الديون خلال السنوات الخمس عشرة الماضية 9.2 مليون دولار أمريكي. وسجل التسديد بالنسبة لقروض الصندوق يبعث على الرضى.

تدفق الأموال

5- سيحول قرض الصندوق إلى وزارة المالية من خلال اتفاقية قرض عادية مع الصندوق. وستحول عوائد القرض عن طريق اتفاقية قرض ثانوية بين وزارة المالية والوكالة المنفذة، أي الصندوق الوطني البوليفي. وستحول وحدة إدارة المشروع التابعة للصندوق الوطني البوليفي الأموال إلى المستفيدين مباشرة.

ترتيبات الإشراف

6- سيخضع المشروع للإشراف المباشر للصندوق، الذي سيتعاقد من الباطن مع موفر خدمات للقيام ببعض المهام مثل إدارة القرض واستعراض التوريد والتحقق منه.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

7- لا توجد أي استثناءات متوقعة.

التسيير

8- ترمي التدابير المقررة التالية إلى تعزيز جوانب التسيير من القرض المقدم من الصندوق: (i) استخدام شركات المحاسبة الخارجية ونظام المحاسبة الداخلية المعتمد في الصندوق الوطني البوليفي فيما يتعلق بإدارة المشروع؛ (ii) إتباع نهج تعددي في توريد السلع والخدمات مع التنافس بالنسبة للموارد بين كيانات القطاع العام ومنظمات المستفيدين، وتحويل معظم أموال المشروع مباشرة إلى المجموعات المستهدفة مع تضمن المشروع بحكم تصميمه وجود مراقبة اجتماعية قوية على استخدام الأموال.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- سيكون عدد المستفيدين مباشرة 100 14 أسرة تعاني من الضعف وانعدام الأمن الغذائي وعدم تلبية احتياجاتها الأساسية. والمجموعة المستهدفة هي منتجو الإبليات المستأنسة الفقراء في أمريكا الجنوبية، والمجتمعات المحلية الريفية التي تربي مجموعات غير مستأنسة من الفيكونيا، وما يتصل بذلك من حرفيين وتجار على النطاق الصغير. وهم يعيشون على الهضبة في بيئة هشة لا تتوافر فيها إلا موارد طبيعية شحيحة سيئة النوعية. ويشتد ضعف هذه المجموعة سوءاً بسبب البعد وسوء الاتصالات. ولا تتاح لهم إلا فرص محدودة للوصول إلى الخدمات المالية والتكنولوجية المتنوعة. وسيركز المشروع على 300 6 أسرة فقيرة منتجة تعتمد على السوق (تزيد حيازات الأسر من القطعان على 100 رأس من اللاما والألباكا)، وسيوسع نطاق خدماته إلى 800 7 أسرة إضافية أشد فقرا وتندرج في أغلب الحالات في اقتصاد مجتمعي محلي وتمتلك أصولا أقل (أقل من 100 رأس). وستمثل النساء 55 في المائة من المستفيدين المستهدفين (من بينهن 30 في المائة يرأسن أسرهن) و23 في المائة من الشباب.

نهج الاستهداف

10- يجمع المشروع في تصميمه بين نهج في الاستهداف يرتكز على المنطقة (88.7 في المائة من السكان الريفيين الذين يعيشون في مناطق الإبليات فقراء) وبين أنشطة موجهة نحو الطلب ترمي إلى استهداف الفقراء ذاتيا. وستكون أهم آلية للاستهداف – وهي آلية اعتمدها الصندوق بالفعل في منطقة الأنديز – هي انتقاء المستفيدين ذاتيا عن طريق تحويل معظم أموال المشروع إلى منظمات المستفيدين مباشرة بمقادير من الضآلة بحيث تثني الميسورين الريفيين عن اقتناصها، ولكن من العظم بحيث تجتذب الفقراء المنتجين. وستتم تلك التحويلات في ظل أوضاع العلانية وتتضمن في صميمها عنصرا قويا من التثبت الاجتماعي الذي يقوم به المستفيدون أنفسهم.

المشاركة

11- ستكفل التنمية التشاركية عن طريق: (i) إتباع نهج موجه نحو الطلب يتضمن تخصيص الموارد المالية للمستفيدين من المشروع؛ (ii) قيام المستفيدين أنفسهم بتخصيص الموارد على أساس تنافسي مع وجود موضوعات للتسابق وقواعد يحددونها بأنفسهم ومقترحات استثمارية تقيمها وتقرها لجان محلية للتخصيص يشكلها المستفيدون.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف المشروع الرئيسية

12- يرمي المشروع إلى تعزيز وزيادة وتراكم الأصول الاجتماعية والبشرية والمالية والمادية والطبيعية لدى منتجي الإبليات وصغار منظمي المشروعات، وخاصة النساء والشباب، الذين ستتاح لهم فرص أفضل للوصول إلى الخدمات المالية والمساعدة التقنية المستدامة والمعارف والمعلومات. وسيؤدي المشروع إلى القضاء على مستويات الفقر أو خفضها إلى حد بعيد بين الأسر المستهدفة البالغ عددها 300 6 وإلى التخفيف من ظروف الفقر والمساعدة على تحسين الأمن الغذائي بالنسبة لعدد إضافي من الأسر يبلغ 800 7.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- مبررات المشروع هي التأثير الفعال على السياسات العامة، وإدراج اقتصاد الإبليات في استراتيجيات الحد من الفقر الريفي، وتيسير الدعم المقدم من الصندوق الوطني البوليفي من أجل تقوية أسواق المساعدة التقنية المحلية الخاصة بفقراء الريف تقوية ضخمة وتعزيز فرص وصولهم إلى الخدمات المالية المتنوعة. كما سيؤدي المشروع إلى: (i) تحسين أدوات الوكالات الحكومية المسؤولة عن حماية الفيكونيا، (ii) تقوية المنظمات الأهلية لإنتاج الإبليات.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- المشروع موائم تماما للأهداف الاستراتيجية للصندوق من حيث توسيع نطاق الخدمات على نحو استباقي بحيث يشمل أصحاب الأصول والفرص القليلة المشار إليهم في الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية؛ والعمل، ثانيا، على زيادة فرص الوصول إلى الخدمات والأسواق المالية.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأهداف الوطنية

15- المشروع موائم لأهداف مناصرة الفقراء المفصلة في الخطة الإنمائية الوطنية لفترة 2006 – 2010 (من المقرر إعداد وثيقة جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية في 2007) والتي تقوم على أدوات مدرة للأصول وترمي إلى تعزيز تنمية القواعد الشعبية للسكان الأصليين، وتديرها مباشرة منظمات الفقراء ومجموعات الإنتاج بناء على مواردهم الذاتية. وتنص الخطة على أن قطاع الإبليات سيؤدي دورا مهما في الحد من الفقر على الهضبة البوليفية.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- تم ترتيب آلية تعاونية استراتيجية مع برنامج دعم الأمن الغذائي الذي تموله المفوضية الأوروبية. وسيؤدي المشروع المقترح إلى إنشاء علاقات تآزر مع البرنامج المذكور لأنه يعمل أساسا في نفس المنطقة الجغرافية (بالاستناد إلى خرائط للضعف في الهضبة)؛ والهدف الرئيسي لبرنامج دعم الأمن الغذائي (الحماية الاجتماعية للفئة الأساسية من الفقراء والأمن الغذائي) يكمل موضع التركيز في المشروع المقرر للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الحد من الحواجز فيما بين البلدان من أجل تحسين قدرة المنتجين المتخصصين التنافسية). وقد أنشئت مبادرات أخرى للمواءمة على أن يتولى "التعاون البلجيكي" دعم اقتصاد الإبليات في إقليم واحد من منطقة المشروع.

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يتألف المشروع من أربعة مكونات: (i) الإدارة المستدامة للفيكونيا واستخدامها على نحو رشيد (13 في المائة من التكاليف الأساسية)؛ (ii) الاستثمارات من أجل اقتصاد الإبليات (20 في المائة)؛ (iii) إدارة الأصول المالية والوصول إلى آليات التعليم (53 في المائة)؛ (iv) إدارة المشروع ورصده وتقييمه (13 في المائة).

فئات النفقات

18- هناك تسع فئات للمصروفات: (i) الحوافز (10 في المائة من التكاليف الإجمالية)؛ (ii) المنح النظيرة (42 في المائة)؛ (iii) المساعدة التقنية (11 في المائة)؛ (iv) التدريب (12 في المائة)؛ (v) المعدات (1 في المائة)؛ (vi) دعم اقتصاد الإبليات في إطار برنامج دعم الأمن الغذائي (15 في المائة)؛

(vii) التكاليف المتكررة التي تتكون من المرتبات والعلاوات (7 في المائة)؛ (viii) التشغيل والصيانة (1 في المائة). وسيسدد القرض خلال ست سنوات.

زاي – الإدارة ومسؤوليات التنفيذ والشركاء

شركاء التنفيذ الرئيسيين

19- وهم: (i) الصندوق الوطني البوليفي؛ (ii) وزارة تخطيط التنمية؛ (iii) المفوضية الأوروبية؛ (iv) وزارة التنمية الريفية والزراعة والبيئة؛ (v) مقدمو الخدمات المتعاقد معهم من القطاع الخاص.

مسؤوليات التنفيذ

20- ستحدد المسؤولية العامة للصندوق الوطني البوليفي بموجب اتفاقية قرض ثانوية بين وزارة المالية ووزارة تخطيط التنمية. وستكفل وزارة تخطيط التنمية انتقاء موظفي المشروع على نحو مفتوح وتنافسي وعلني. وسيصدر المدير الإداري للمشروع وموظفوه خطط عمل وميزانيات سنوية. وستكون اللجنة التوجيهية للمشروع _____ مسؤولة عن القرارات الاستراتيجية والمطالبة بمراجعي حسابات خارجيين. وستتولى لجنة تقنية مسؤولية المصادقة على خطط العمل والميزانيات السنوية، والتنسيق مع أصحاب المصلحة في المشروع لضمان رصد وتقييم ملائمين. وستتولى وحدة إدارة المشروع التابعة للصندوق الوطني البوليفي تنفيذ القرارات التي تتخذها اللجنة التقنية فيما يتعلق بتنفيذ المشروع. وأخيرا، ستوقع وحدة إدارة المشروع مذكرة تفاهم مع وزارة التنمية الريفية والزراعة والبيئة بغية توطيد بيئة موائمة مناسبة لأنشطة حماية الفيكونيا وإدارتها.

دور المساعدة التقنية

21- سيرصد مبلغ 000 60 دولار أمريكي من ميزانية المشروع لدعم التنفيذ خلال السنوات الثلاث الأولى من المشروع بما في ذلك نفقات التمهيد للتنفيذ، وذلك لضمان سلاسة الاستهلال. ولا توجد مساعدة تقنية خارجية.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- بالإضافة إلى اتفاقية القرض العادية للصندوق، هناك حاجة إلى اتفاقية بين وزارة المالية ووزارة تخطيط التنمية كشرط لنفاذ مفعول القرض بحيث تنص على الطريقة التي سيوفر بها التمويل النظير.

شركاء التمويل الرئيسيين والمبالغ الملتزم بها

23- تبلغ التكاليف الإجمالية للمشروع 14.38 مليون دولار أمريكي. ومصادر التمويل الرئيسية هي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (50.3 في المائة)؛ وبرنامج دعم الأمن الغذائي الممول من المفوضية الأوروبية (10.7 في المائة)؛ ومساهمة المستفيدين (18.2 في المائة)؛ والحكومة (9.8 في المائة)؛ والضرائب (9.4 في المائة)؛ والمقاطعات والبلديات (1.5 في المائة).

حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- تتمثل الفوائد الرئيسية في: (i) خروج 300 6 أسرة من منتجي وحرفيي الإبليات المتخصصين من حالة الفقر عن طريق تحفيز الاستراتيجيات الأسرية للتراكم القائم على الأصول؛ (ii) زيادة مستويات الدخل وتحسين سبل العيش لحوالي 800 7 أسرة من المنتجين غير المتخصصين. ومن بين الفوائد الأخرى تمكين النساء، وإنعاش سوق خاصة لتقديم المساعدة التقنية لصالح الفقراء، وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز قدرة منظمات المستفيدين دعما لعملياتها.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- تدل نماذج الأنشطة المدرة للدخل على أن الاستثمارات التي ستمول مربحة لأسر المجموعات المستهدفة. وستزيد الأصول المادية من حيث الكم والقيمة بنسبة تتراوح بين 27 و82 في المائة خلال فترة ثماني سنوات. وتبين نماذج الثروة الحيوانية بالنسبة للقطعان التي تزيد على 100 حيوان أنها تدر ناتجا مربحا يكفي للتغلب على مستويات الفقر بالنسبة 300 6 أسرة على الأقل. وتظهر نماذج لتعبئة المدخرات أن الأصول المالية المصرفية تزيد إلى حد كبير. ويقدر المعدل الداخلي المالي للعائد بنسبة 21.8 في المائة مع تحقيق قيمة مالية حالية صافية تساوي 14.4 مليون دولار أمريكي. والمشروع على درجة من الصلابة تحميه من تأخر التنفيذ أو انخفاض الفوائد أو زيادة التكاليف.

طاء – إدارة المعرفة، والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- يتضمن المشروع مجموعة من الأنشطة تتعلق بإدارة المعرفة والتعليم، وخاصة فيما يتعلق بآليات انتقال المعارف بين النظراء ذات أهمية أساسية بالنسبة لتعميم الابتكار على مستوى القواعد الشعبية. ومن شأن الدور الذي يؤديه الصندوق الوطني البوليفي في تقديم الدعم المالي والتقني إلى التنمية الإنتاجية صغيرة النطاق على الصعيد الوطني أن يعزز تعميم المعارف.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع

27- يرتكز النهج الابتكاري للمشروع على مشاركة المستفيدين مشاركة كاملة في: (i) تحديد مطالبهم؛ (ii) إنشاء لجان محلية لتخصيص موارد المشروع؛ (iii) إدارة الموارد المالية دون وسيط؛ (iv) المساهمة في حوار سياساتي عن طريق تعميم معارفهم؛ (v) التفاوض بشأن مقترحاتهم مع المشروع والهيئات العامة الأخرى. وتتضمن السمات الابتكارية الأخرى للمشروع: (i) منهجية لانتقال الموارد تقوم على ترتيبات التخصيص التنافسية؛ (ii) استراتيجية ترتكز على أصول الفقراء بما في ذلك مشروع لتعبئة المدخرات وحوافز على فتح حسابات مصرفية.

نهج توسيع النطاق

28- من المتوقع أن تكون وزارة تخطيط التنمية والصندوق البوليفي الوطني قد توصلا عند إتمام المشروع إلى فهم كامل لكيفية تحسين الوصول إلى خدمات الدعم لفقراء الريف، وأن يكونا قادرين على توسيع نطاق نهج المشروع بحيث يصبح برامج رئيسية لمناصرة الفقراء.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

29- يواجه المشروع ثلاثة أخطار رئيسية. فالبلد يشهد، أولا، عدم استقرار سياسي واجتماعي يخفف منه أن الحكومة الحالية قد حصلت على فوز سياسي كاسح يؤذن بإدارة متينة في فترة السنوات الخمس القادمة. وثانيا، قد يؤدي استغلال الصراع كأداة لممارسة النفوذ من جانب نقابات منتجي الإبليات – التي تأثرت إلى حد بعيد بقضايا التسيير والتمثيل – إلى تعريض بعض أنشطة المشروع للخطر. وتخفف من هذا الخطر مشاركة النقابات في لجان المشروع المحلية لتخصيص الموارد في إطار المشروع وما يترتب على تقويتها من الناحية التنظيمية بفضل المشروع. وثالثا، لم يطبق بعد الإطار القانوني القائم الضعيف لإدارة الفيكونيا تطبيقا كاملا. وللتخفيف من ذلك الخطر سيوفر المشروع تمويلا للوكالات المسؤولة عن حماية الفيكونيا وما تبذله من جهود لتقوية الإطار التنظيمي مع القيام في الوقت نفسه بتوفير مدخلات على الأرض.

التصنيف البيئي

30- طبقا لإجراءات التقدير البيئي المتبعة في الصندوق، صنف المشروع ضمن الفئة باء لأنه ليس من المحتمل أن تكون له أي آثار بيئية سلبية ذات شأن. وبناء على ذلك، لم تكن هناك ضرورة لإجراء تقدير بيئي كامل.

كاف – الاستدامة

31- ستكفل استدامة عمليات المشروع بفضل عناصر التصميم التالية: (i) المساعدة التقنية موجهة نحو الطلب وقائمة على عوامل السوق، وهو ما يعني أن المستفيدين عندما يتبينون احتياجات حقيقية للاستعانة بالدعم التقني، فمن المرجح أنهم سيواصلون عمل ذلك؛ (ii) سيؤدي التسابق العلني المفتوح إلى أن المشاركين لن يسجلوا أنفسهم فيه إلا إذا أيقنوا أن لاستثمارهم أهمية؛ وأن من المرجح أن يواصلوا الاشتراك إذا زادت الفوائد؛ (iii) تؤدي استراتيجية المشروع – التي ترتكز تماما على الاعتماد على الذات وأصول الفقراء ومدخراتهم (سيحشد مبلغ 2.62 مليون دولار أمريكي على شكل مدخرات المستفيدين) – إلى تعزيز فرص الاستدامة.

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني

32- ستتشكل اتفاقية القرض بين جمهورية بوليفيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها، باعتباره الملحق.

33- وجمهورية بوليفيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا – التوصية

35- أوصى المجلس التنفيذي بالموافقة على القرض المقترح وفقا للقرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية بوليفيا قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا **أربعة** ملايين وثمانمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (4 800 000)، على أن يستحق في موعد غايته 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2046 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2006)

الاتفاقية الثانوية

1- تبرم الحكومة والوكالة الرائدة المشروع اتفاقية يقبلها الصندوق وتنص، من بين جملة أمور، على أن تعين الحكومة الصندوق الوطني البوليفي أو أي وكالة أخرى قد تحل محله كوكالة رائدة للمشروع وتحول إليها حصيلة القرض والموارد الأخرى.

الحماية البيئية

2- تتخذ الحكومة تدابير معقولة لكفالة ما يلي: (i) استدامة المشروع دون الإضرار بالبيئة؛ (ii) مراعاة جميع الأحكام القانونية السارية فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد المائية والحرجية والموارد الأخرى في منطقة المشروع.

ممارسات مكافحة المبيدات

3- تكفل الحكومة ألا تشمل المبيدات التي يتم توريدها في إطار المشروع أي مبيدات محظورة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو مصنفة من منظمة الصحة العالمية بأنها بالغة الخطورة أو شديدة الخطورة.

التمايز بين الجنسين

4- يكفل المشروع حصول نساء الريف على ما لا يقل عن 50 في المائة من الموارد المحولة إلى المستفيدين.

الأموال النظيرة

5- تمول الحكومة جميع المساهمات التي تتطلبها التشريعات الوطنية وجميع رسوم الاستيراد والضرائب على السلع، والأشغال العامة، والخدمات التي يتم توريدها في إطار المشروع.

التأمين على موظفي المشروع

6- تؤمن الحكومة موظفي المشروع ضد المخاطر الصحية والحوادث بما يتماشى مع الممارسات التجارية السليمة.

عمليات التوريد التي تجريها منظمات المستفيدين

7- تتولى منظمات المستفيدين المشاركة في المشروع المسؤولية عن إدارة الموارد المحولة إليها. وتختار تلك المنظمات مقدمي الخدمات من خلال إجراءات تنافسية، وتبرم الاتفاقيات المعنية بما يتماشى مع اللوائح المعنية وحسب ما ينص عليه دليل تنفيذ المشروع.

تغيير الوكالة الرائدة للمشروع

8- تؤكد الحكومة للصندوق أنه في حالة استبدال الصندوق الوطني البوليفي كوكالة رائدة للمشروع بوكالة أخرى فإن على تلك الوكالة الأخرى جميع الالتزامات ولها جميع الحقوق وأنها تتلقى جميع الموارد عند تعيينها.

الحالات الإضافية للتعليق

9- (أ) يعلق الصندوق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض إذا لم يتم تسليم تقرير مراجعة الحسابات إلى الصندوق في غضون ستة أشهر من التاريخ المحدد. (ب) يجوز للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض في الحالات التالية: (i) إبعاد المدير التنفيذ للمشروع عن منصبه بدون موافقة مسبقة من الصندوق؛ (ii) إذا قرر الصندوق أن موارد المشروع لا تصل بصورة وافية إلى المجموعة المستهدفة، أو أنها تصل إلى أشخاص من غير المجموعة المستهدفة؛ (iii) نقل دليل التنفيذ، أو أي بند من بنوده، أو التنازل عنه، أو تعليقه، أو إيقافه، أو تعديله أو تغييره على أي نحو آخر بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا النقل أو التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على المشروع؛ (iv) إذا لم تف الحكومة بأي التزام، وإذا ما قرر الصندوق أن ذلك قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بالمشروع؛ (v) إذا ما اتخذت سلطة مختصة تدابير لحل الوكالة الرائدة للمشروع أو تعليق عملياتها، أو إذا ما اتخذت أي إجراءات لتوزيع أي ممتلكات تخص المؤسسة المذكورة على الدائنين، ولم تقترح الحكومة مؤسسة أخرى كوكالة رائدة للمشروع، أو إذا اقترحت مؤسسة ما ولكن تلك المؤسسة لم تقبل الالتزامات المنوطة بها؛ (vi) إذا ما تم إنهاء الاتفاقية الثانوية مقدما وكان من المحتمل أن يضر ذلك بالمشروع.

الشروط المسبقة للصرف

10- لا يجوز صرف أي مبالغ من حساب القرض إلا بعد (i) موافقة الصندوق على دليل تنفيذ المشروع؛ (ii) موافقة الصندوق على خطة العمل والميزانية السنوية للسنة الأولى من المشروع؛ (iii) إيداع الحكومة للدفعة الأولى من الأموال النظيرة في حساب المشروع.

شروط النفاذ

11- تدخل اتفاقية القرض حيز النفاذ رهناً بتلبية الشروط المسبقة التالية:

(أ) أن تعين الحكومة الصندوق الوطني البوليفي أو أي وكالة أخرى قد تحل محله كوكالة رائدة للمشروع؛

(ب) أن تنشئ الوكالة الرائدة للمشروع وحدة إدارة المشروع وتعين المدير التنفيذي على أساس عدم الاعتراض المسبق من الصندوق؛

(ج) أن يتم فتح الحساب الخاص وحساب المشروع حسب الأصول؛

(د) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلين بهـا مـن جانب الحكومة قد تم التفويض بهما و/أو المصادقة عليهما حسب الأصول وفقا لجميع الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة؛

(هـ) أن تقدم الحكومة إلى الصندوق رأياً قانونياً صادراً عن المديرية العامة للشؤون القانونية في وزارة تخطيط التنمية أو أي سلطة مختصة أخرى.

Key reference documents

Country reference documents

Government of Bolivia. *Decreto Supremo* 28593 (January 17, 2006). Improved National Vicuña Legislation, allowing for a rational use of its fibre (shearing and commercialization) in the framework of the Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora (CITES, www.cites.org) and the Convention for the Vicuña Preservation (Andean Convention on Vicuña).
Government of Bolivia. National Development Plan 2006-2010.

IFAD reference documents

Project design document and key files
COSOP
Learning Note on Rural Finance
Learning Note on Sustainability
Policy on Rural Finance
Policy on Targeting (approved by the Executive Board, September 2006)
Prerequisites of Gender-sensitive Design
Private-Sector Partnership and Development Strategy

Logical framework

Objective hierarchy	*Key performance indicators and targets*	*Monitoring mechanisms and information sources*	*Assumptions and risks*
Goal Social, human, financial, physical and natural *assets* of poor small-scale camelid producers, and small entrepreneurs, especially women and young people, in rural poor highland areas of Bolivia increased	• Tangible assets increased in quantity and value of 27 per cent to 82 per cent for 14,100 HH (RIMS) • Income levels above poverty line for at least 44 per cent of project beneficiaries (6,300 HH) • Poverty levels mitigated for at least 66 per cent of project beneficiaries (7,800 HH) • Vicuña holders income increase by at least 12 per cent per capita over poverty line • Per cent prevalence of malnutrition decreases (RIMS)	• Baseline, midterm and completion surveys	
Project Purpose Rural poor camelid producers with their initiatives, particularly women and young people, have improved access to financial resources, technical assistance, knowledge and information in poor highland areas of Bolivia	• 14,100 of households with improved food security (RIMS) • 2,300 persons (1,300 women) adopting technologies of vicuña management (RIMS) • 4,000 women heads of families with improved financial capital in saving accounts ranging from US$126 to US$222 average individual incremental benefit (RIMS) • US$8.7 million transferred directly are managed by 14,100 HH and their organizations to cofinance their purchases of private support technical services and investments • Major camelid health diseases occurrence decrease • 90 per cent of small scale infrastructure functioning after 3 years (RIMS) • 80 per cent of microenterprises still functioning after three years (RIMS)	• RIMS Impact Survey implemented at first year, before midterm and before completion • CLAVE[1] reports • Records of Fin.inst. on beneficiary accounts • Vicuña census reports • Contracts signed by beneficiaries with private providers of technical assistance	• Institutional framework favours project implementation • Financial system and macroeconomic equilibriums prevail • Fiscal and administrative government provisions safeguarded
Output by component **Sustainable Management and Rational Use of Vicuña Support** **Output 1**: Government agencies at central, departmental, and municipality levels in vicuña sustainable management strengthened	• 3 prefectures and 26 municipalities with improved capacities in sustainable vicuña management (RIMS) • 9 technical assistance subprojects at *prefecture* level carried out (RIMS)	• Vicuña community registries, captures registries, census reports and publications • Reports on TA • Training reports	• Vicuña regulations are issued, built consensus upon, and enforced
Output 2: Improved technologies and practices for sustainable vicuña management at community level promoted	• 133 organizations/communities trained in communal vicuña management (RIMS) • US$438,000 is directly transferred to vicuña holders by means of contests on management, and capture, US$329,000 is directly transferred to vicuña holders to cofinance technical assistance	• Records of the transference • Accounting system of vicuña holder • Reports on contests • Training reports	• Government officials and vicuña manager communities agree on legal setup on fibre selling
Facilitating Investments for the Peasant Camelid Economy **Output 3:** Community-based animal health system strengthened	• 200 beneficiaries trained as technical assistants on camelid health provision (60 per cent women) (RIMS) • 130 animal health promoters providing their services	• Training reports • Assessment by groups of service provision	• Experience rural knowledge on camelid animal health is available
Output 4: Small public infrastructure for the camelid sector is built and functioning	• 85 small-scale infrastructure with cofinancing undertaken (US$850,000 transferred directly on small scale infrastructure contests) (RIMS)	• Reports on contests • Infrastructure contracts	• Communities are willing to cofinance infrastructure building
Output 5: Camelid grass-roots organizations capabilities in organizational and policy issues are enhanced and strengthened	• 210 grass-roots organizations with knowledge in camelid economy (RIMS) • US$310,000 transferred directly on community based contests, US$330,000 transferred directly on organizational development	• Camelid producers organizations records/ registries • Training records • Reports on contests	
Financial Assets Management and Access to Investment and Learning Mechanisms **Output 6:** Camelid producer especially women saving groups have better access to rural financial services	• 250 eligible saving groups strengthened benefiting 4,000 people (RIMS) • 3,000 beneficiaries trained on financial and contract education (RIMS) • 50 women-led savings groups set up with US$180,000 for direct transfers (RIMS) • US$600,000 in direct transfers for savings groups mobilizing additional US$1.2 million	• Saving groups record • Training records account system of saving groups	• Financial Institutions interested in entering into diversified relationships with rural low-income population • Subsidized credit will decrease
Output 7: Technical assistance and training in business development for the rural poor in the camelid sector provided	• 1,300 persons (50 per cent women) trained in production techniques (RIMS) • 1,300 persons (50 per cent women) with business plans (RIMS)	• Training records • Focus group discussions • Records of business plans	• Technical assistants are offered on time and in line with project strategy

[1] In Spanish: *Comité Local de Asignación y Valorización Efectiva de Recursos (*Local Resources Allocation and Development Committee)